فما هي طبيعة هذه « الاحوال السياسية والادارية والاقتصادية » التي قامت بهـا بريطانيا ؟ يقدم لنا وايزمن في مذكراته الاجابة الموجزة عن هذا السؤال « لقد اتفقـت مع الحكومة البريطانية ، التي تبنت الحركة الصهيونية على تسليم فلسطين لليهـود خالية من سكانها العرب ، ولقد كان مقدرا لذلك الاتفاق ان يتحقق في عـام ١٩٣٤ ، لولا ان ثورات قام بها عرب فلسطين اعاقت ذلك »(٢١).

أما الاجراءات والخطوات ، التي قامت بها بريطانيا ، « بهـدف تسليم فلسطين لليهود خالية من سكانها العرب » فنذكر أهمها على الصعيد الاقتصادي ـ الاجتماعي: « اوقفت سلطات الانتداب بعد الحرب مباشرة القروض الزراعية ، وبدأت تجمـع قروض البنك الزراعي العثماني . في وقت كان فيه الفلاحون أشد ما يكونوا عـوزا وحاجة . وكان مما فعلت ايضا انها منعت تصديـر المحصولات الزراعية كالقمـح والزيت فهبطت اسعارها . وفي الوقت ذاته ، باعت السلطة المحتلة الدواب للفلاحين باسعار خيالية .. ولما كان الفلاح مطالبا بدفع الدين المستحق عليه للادارة العسكرية نقدا .. واسعار المحصولات في انخفاض أصبح في وضع لا يحسد عليه »(٢٢). وبعد ذلك « جاءت الحكومة تستوفي العشر منه (الفلاح) نقدا ، بدلا من ان تفعل كتركيـا التي كانت تستوفي عينا بواسطة الملتزمين ، وهذا مما زاد في ضيق الفـلاح ، ثـم خمست العشر ، أي فرضته على معدل خمس سنوات ، فازداد خرابه ، لان تخمينها كان باسعار السنين التي كانت فيها الاسعار عالية ، فكـان يصـل العشر الى ثلث الموسم (المحصول) أو أكثر .. ان اقراض الفلاحين من بنك باركليز هو أكبر عامـل لخراب الفلاح ، فهذا المسكين يدفع ٩٪ فائدة ، وفي الحقيقة الفائـدة تتجاوز ذلـك كثيرا . وهو يلتزم ان يدفع الفائدة سلفا ورأس المال في اخـر السنة ، وهـو أمر لا يستطيعه ولا يد له فيه .. »(٢٣).

وعلاوة على ذلك ، افرزت حكومة الانتداب البريطانية الاراضي المشاع في القـرى لان «وجود المشاعات كان حائلا دون تمكين اليهود من شراء الاراضي» كما استخدمت القوة المسلحة في طرد ٢٧٤٦ عائلة عربية من ٢٢ قرية في مرج ابن عامر و ١٥٫٥٠٠ عربي من وادي الحوارث ، و ١٥ ألفا مـن الحولـة ، والوفا اخريـن من اراضي الساخنة ، وغور بيسان ، وطبعون ، والزبيدات ، والمنسى وغيرها »(٢٤).

هذا ، مع العلم ان فلسطين كانت بلدا زراعيا ، بالدرجة الاولى ، اذ كانت « تبلـغ نسبـة الصادرات الزراعية حـوالي ٩٠٪ من مجمـوع الصادرات ، ثم ان أكثـر « الصناعات » وأكثر التجارة متعلق بالزراعة ومعتمد عليها »(٢٥).

ويضاف الى ما ذكرنا التسهيلات التي قامت بها حكومة الانتداب لامتلاك المستعمرين الصهاينة أهم الاراضي الفلسطينية جودة وخصوبة .

وقد جاء في تقرير رفعه ج. س. سايمز حاكم لواء حيفـا الى تشرشل في ٤/٣/ ١٩٢٢ عن أسباب استياء السكان العرب في منطقته « الاعمال في عكا وشفا عمـر متوقفة ، وفي حيفا تكاد تكون جميع انواع العمل التي تعود بالربـح عـلى العرب في تدهور .. كما انه من الواضح ان الحواجز الجمركية مع سوريا أخذت تقتل تجـارة الترانزيت .. فصاحب الحانوت غير اليهودي للبيع بالمفرق يكاد يتوقف عن العمـل . بل ان الحمالين وغيرهم ممن يمارسون الاعمال غير الدائمة ، فقد أخذ وضعهم يتأثـر بسبب الافضلية التي تمنحها المؤسسات اليهودية واصحاب العمل اليهود للمهاجريـن الجدد من العمال .. وتعاني جميع طبقات سكان المدن من ارتفاع تكاليف المعيشة .. أما الطبقات الاجتماعية الاعلى نسبيا كالتجار الافندية ، فانهم يكادون يصلون الى حافة